الحالية، واشكالها، احدى صور العصيان المدني في مراحله الاولى، الأمر الذي حصر الاختلافات في كيفيـة ممارسة العصيان المدني، والوقت الذي سيتم فيه الانتقال، علانية، نحو العصيان المدني الشامل. وترافق هذا الجدل مع تراجع ملحوظ في أعمال التظاهر ورشق الحجارة، الأمر الذي دفع بعض التيارات على الساحة الفلسطينية الى استعجال تنفيذ الأمر والمطالبة باعلانه رسمياً من قبل م.ت.ف. ففي رأي البعض ان قيادة «فتح» باتت تشعر بأنه بعد مضي ستة شهور على الاستنزاف والتضحية التي قدمها الشعب الفلسطيني خلال انتفاضته، فان من المستحيل طلب المزيد من هذه التضحيات، خصوصاً من الطبقات الوسطى والعليا والمؤيدة تقليدياً لـ «فتح»، والتي أثبتت الطاعة والانضبـاط خلال الوجه الاول، والمرحلة الاولى، للانتفاضة. فهي - أي قيادة «فتح» - تشعر بأن الفلسطينيين لا يستطيعون احياء عصيان مدني كامل من دون اقامة سياج اقتصادي يحميهم. وفي المقابل، تشعر قيادة الجبهة الشعبية بأنه لا ينبغي ايقاف عمليات الاحتجاج حتى يتأمن تحقيق نتائج صلبة. وتدعو الى الاعلان المباشر للعصيان المدني الكامل لعله يمكّن من تحقيق الاحتمالات السياسية للحل. وتعتقد قيادة الشعبية بأن حملة العصيان يجب ان تكون تامة وشاملة، مع استمرار رفض العمال العرب العمل في المشاريع الاسرائيلية، ومقاطعة جميع المنتجات الاسرائيلية (ما عدا التي لا بدائل فلسطينية لها)؛ وكذلك حرق الهويات الشخصية التي تصدرها دوائر الاحتلال. هذا الكلام لم يقنع قيادة «فتح» التي تعتقد بأن من غير الواقعي ايقاف اكثر من مئة ألف فلسطيني عن العمل في اسرائيل قبل تأمين بدائل مرضية ومعقولة. فالناس تعتمد، في جانب كبير من حياتها اليومية، على العديد من البضائع الاسرائيلية، مما يجعل المقاطعة الكاملة لهذه البضائع أمراً غير محتمل.

وبالفعل، شهد بعض قطاعات العمل في اسرائيل تراجعاً ملحوظاً لجهة مقاطعة العمال لها؛ كذلك تراجع بعض رجال الشرطة عن استقالاتهم، بسبب عدم تأمين بدائل حياتية لهم. ونعتقد بأنه اذا استمر الحال على ما هو عليه، فان الانتفاضة تكون قد وقفت قبالة مأزق صعب يتلخّص في الاختيار بين العودة الى العمل، او العودة الى الانتفاضة. مثل هذه المعادلة يضع قيادة الانتفاضة ازاء مأزق الخيار بين الابيض والاسود، فيما تبحث قوى الانتفاضة عن خيارات تقع بين اللونين، وهي خيارات متوفرة، وعنوانها الرئيس تأمين الشروط الذاتية لانجاح العصيان المدني الشامل، والتي لا تتوقف، بالفعـل، عند حقيقة تصميم المواطنين الفلسطينيين، في الضفة والقطاع، على استمرار مقاومتهم، وبذلهم الغالي والرخيص لتحقيق أهدافهم، بل تتعلق بشروط ذاتية وموضوعية تقف الى جانب الارادة الشعبية المطلوبة تماماً. فالعصيان المدني ليس قراراً تصدره هيئات عليا وتقوم القاعدة بتنفيذ بنوده. وهو ليس انتظاراً سلبياً حتى يتم استكمال جميع شروطه. انه مزيج من توجه عام يجرى العمل على تحقيقه تباعاً في مجرى العملية النضالية. فبعض أشكال المقاطعة والعصيان التي تمت حتى الآن ليست خارج المـرمى؛ انها، في كل الاحوال، نوع من العصيان الذي يتوجب تصعيده كلما توفرت الشروط لذلك. وأهم هذه الشروط اثنان: الاول، بنية اقتصادية - اجتماعية تمكن المواطنين من تحقيق درجة معينة من الاعتماد على الذات في تأمين جزء من احتياجاتهم الاساسية، على الاقل، بعد عشرين سنة من الاعتماد على اسرائيل. ومن اجل التصدي لهذه المعضلة، دعت قيادة الانتفاضة، في بيان لها، الى دعم الاقتصاد المنزلي للتخلص من الارتباط الوثيق باقتصاد العدو. غير ان مثل هذه الخطوة وغـيرهـا لن تؤمن، بسـهولة، الانفكاك بعيداً من هذا الارتباط. فهناك اتجاهات فلسطينية ترى ان الانتفاضة تأخرت عشرين عاماً (لم تكن أسباب التأخير ذاتية باستمرار)، وهي فترة غير قصيرة تمكن خلالهـا المحتلون من تدمـير مقـوّمات الاقتصاد الوطني، واعاقوا تطوره، وربطوا المناطق المحتلة،